أبعاد المشهد السوداني في ٢٠٢٤

د. أماني الطويل

مستشار بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعد ٩ أشهر على الصراعات المسلحة في السودان باتت البلاد مفتوحة على سيناريوهات مقلقة، وتضاءلت فرص الوفاق الوطني، وذلك بعد أن فشل أي من الطرفين في حسم الصراع عسكريًا وسياسيًا لصالحه، كما لم تستطع القوى المدنية أن تمارس أي دور مؤثر لوقف الصراعات المسلحة، سواء مجتمعة في أطر التحالفات السياسية، أو منفردة كأحزاب أو قوى سياسية، أو حتى قوى شبابية، وهي المعروفة باسم لجان المقاومة.

وفي هذا السياق نعرض تفاعلات الصراع خلال الربع الأخير من العام المنصرم، وتداعياته العسكرية والسياسية والاقتصادية استشرافًا لملامح هذا الصراع خلال ٢٠٢٤ واكتشاف إمكانيات إنهائه أو استمراره كحالة أزمة عصية على الحل خلال الأعوام الثلاثة القادمة على الأقل.

يمكن القول بأن الميزان العسكري قد تأرجح بين كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على الصعيد المناطقي بعيدًا عن العاصمة «الخرطوم» التي يستمر الكر والفر فيها حتى اليوم بين الطرفين المتصارعين.

في بداية خريف ٢٠٢٣ أعلن نائب رئيس قوات الدعم السريع «عبد الرحيم دقلو» أنه تم الاستيلاء على كل الحيز الجغرافي للدولة السودانية، ورغم تحذيرات الخارجية الأمريكية من هذا التمدد، فقد بدأ بالفعل الميزان العسكري يميل نحو قوات الدعم السريع بعد سيطرته على مدن استراتيجية على صعيد القدرات الاقتصادية، وكذلك على صعيد الربط بين أجزاء السودان، حيث استولى الدعم السريع على مدينة «نيالا» عاصمة ولاية جنوب دارفور في الأسبوع الأخير من أكتوبر، وذلك بعد سيطرته على ولاية غرب دارفور في وقت سابق، بينما كان قد أحكم السيطرة على عاصمتها «الجنينة» في الأسبوع الأول من نوفمبر، وشهد نوفمبر أيضًا سقوط الكثير من الفرق العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية، مثل: الضعين وأم كدادة، بينما حدث اختراق

أساسي للميزان العسكري لصالح الدعم السريع مع نهايات العام المنصرم، حينما انسحبت القوة العسكرية للقوات المسلحة من عاصمة ولاية الجزيرة الزراعية في وسط السودان، واستولى الدعم السريع على عاصمتها «ودمدني»، في تطور وصفته القوات المسلحة بأنه خيانة من جانب المنسوبين إليها، وأعلنت أنها تحقق فيه.

ويبدو أن اختلال الموازين العسكرية بين طرفي الصراع في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣ يعود إلى ثلاثة عوامل؛ الأول: توافر داعم إقليمي لقوات الدعم السريع على الصعيدين التسليحي واللوجيستي، وأيضًا السياسي، وثانيًا: افتقاد الجيش لهذا الدعم؛ حيث انعكس ذلك في وجود تعدد لمراكز صناعة القرار العسكري في القوات المسلحة السودانية، إذ انتشرت تسريبات بصدور أوامر عسكرية بعمليات محددة تم التراجع عنها.

هذه الوضعية خلقت ترددًا وربما تراجعًا بشأن دعم الجيش التسليحي من جانب أطراف إقليمية أو دولية، حيث لم يستطع الجيش الحصول على ذخائر إلا في إطار صفقات مالية مع أطراف عالمية، مثل: روسيا والصين.

أما العامل الثالث فهو افتقاد الجيش وداعميه من القوى السياسية لملامح أي مشروع سياسي، بينما يرفض المشروع السياسي المطروح من جانب القوى السياسية والديمقراطية في السودان، وهو المشروع الذي تمت بلورته أولًا في مبادرة أمريكية في خريف ٢٠٢٢، وذلك بهدف وجود منصة توافق وطني تضمن تحولًا ديمقراطيًا؛ حيث تم تطوير المبادرة فيما سمي الاتفاق الإطاري الذي تم التوقيع عليه مبدئيًا، في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢، وتسبب الشق العسكري فيه الذي استهدف توحيد المكون العسكري السوداني في اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

تداعيات الحرب

أسفرت الحرب عن فقد الدولة السودانية لكثير من مقدراتها، إذ تم تدمير ٦٠٪ من البنية التحتية، حيث تم تدمير حوالي ٢٠٠٠ مبنى حكومي بشكل كامل أو جزئي شاملة المنظومتين الصحية والتعليمية، كما تم تدمير جسور ومصاف للنفط تدميرًا جزئيًا، فضلًا عن توقف ٤٠٠ منشأة صناعية في مختلف المجالات، وذلك علاوة على تدمير ٧٠٪ من المؤسسات التعليمية، وهو ما أسفر عن خروج ١٠ ملايين طالب من العملية التعليمية في المدارس والجامعات.

وفي المحصلة وطبقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإن حجم انكماش الاقتصاد السوداني غير مسبوق تاريخيًا؛ حيث وصل خلال عام ٢٠٢٣ إلى ١٨,٣٪، وتم تقدير حجم الخسائر الكلية بحوالي ١٠٠ مليار دولار نتيجة الحرب، كما فقدت العملة السودانية ٧٠٪ من قيمتها، وذلك فضلًا عن عجز الدولة عن تدبير مرتبات العاملين في جهازها الإداري.

في هذا السياق، برزت أزمة إنسانية محتدمة؛ حيث نزح حوالي ٧ ملايين سوداني من مناطقهم، سواء نزوحًا داخليًا أو خارجيًا، إذ استقبلت تشاد حوالي نصف مليون نازح، واستقبلت مصر رقمًا مقاربًا، بينما كان نصيب كل من جنوب السودان وإثيوبيا عدة آلاف، أما على صعيد النزوح الداخلي فقد فر السودانيون أكثر من مرة؛ بحثًا عن مناطق آمنة، وذلك بعد توسع العمليات العسكرية لتطال عواصم إقليم دارفور وولاية شمال كردفان، وكذلك ولاية الجزيرة في وسط السودان.

آفاق المستقبل

تبدو الحرب الأهلية السودانية هي الأقرب للتحقق، بل إن التفاعلات الخاصة بها قد برزت مع مطلع العام الحالي، وذلك بعد تكوين لجان مقاومة شعبية دعا إلى تكوينها الجيش في إطار رفضه للتفاوض

مع قوات الدعم السريع، وأعلن رئيس مجلس السيادة السوداني والقائد العام للجيش «عبد الفتاح البرهان» أن الحرب قائمة «إلى أن ينتهي الدعم السريع أو ننتهي». ويمكن القول في ضوء هذا النوع من التفاعلات إن هذه المعادلة الصفرية التي يطرحها قائد الجيش ضد الدعم السريع تعود إلى عدة عوامل منها

أولًا: افتقاد نخب الانتقال السودانية من قوى سياسية ومجتمع مدني القدرة على ممارسة حياد ذي مصداقية بين طرفي الصراع، وبالتالي تم تصنيفهم من جانب الجيش وحلفائه السياسيين على أنهم الذراع السياسية للدعم السريع؛ حيث كشفت مجريات اجتماع أديس أبابا المنعقد في مطلع العام أن القوى السياسية «تنسيقية تقدم» لم تأخذ بعين الاعتبار مجريات الأزمة الإنسانية للمواطنين السودانيين، ومارست ترحيبًا تمت رؤيته على الشاشات بقائد قوات الدعم السريع المتسبب في هذه الأزمة الإنسانية.

ثانيًا: افتقاد قوات الدعم السريع وقادته للشرعية السياسية في ضوء الممارسات التي تم تصنيفها بأنها انتهاكات ضد الإنسانية، من استيلاء على منازل المدنيين، ونهب الممتلكات، واغتصاب النساء، وبالتالي يصعب الاستناد إلى هذه القوات كطرف بديل عن القوات المسلحة السودانية، وذلك لإدارة السودان مستقبليًا وتوفير الأمن لمواطنيه.

ثالثًا: النظر إلى الدعم السريع في ضوء الانقسام السوداني باعتباره مشروعًا عرقيًّا تقوده ميليشيات الجنجويد ذات التاريخ الذي يمكن تصنيفه بالإرهابي في مناطق إقليم دارفور على مدى العشرين عامًا الماضية، وبالتالي تم استنفار قبائل كل من مناطق شمال السودان وشرقه ضد هذا المشروع فيما يسمى المقاومة الشعبية، وهو سيناريو يماثل إلى حد بعيد السيناريو السوري، حيث تحولت الثورة السلمية إلى حرب بين مراكز القوى المذهبية والعرقية.

وطبقًا لهذه المعطيات، فإن الاستقطاب السياسي السوداني لا يزال ماثلًا، وهو ما ينعكس عسكريًّا ويعبر عن نفسه في استمرار الحرب وتحولها إلى حرب أهلية، وهذا التحول في تقديرنا قد يسفر عن انخراط أطراف إقليمية في عمليات صراعية انطلاقًا من المنصة السودانية طبقًا للمصالح الجيوسياسية لكل طرف.

وختامًا، يمكن القول بأنه تحت مظلة هذه الصراعات الصفرية في السودان وطبيعة التنافسات الإقليمية الجيوسياسية تبدو القدرة على توفير منصة تفاوضية ناجحة بين الأطراف السودانية المتصارعة ضعيفة، وخصوصًا في ضوء مجريات حرب غزة التي تحوز على انتباه العواصم العالمية باعتبار أنها تملك إمكانية التحول إلى حرب شاملة مهددة لمصالح عالمية وللأمن والسلم الدوليين.